

Distr.: General  
28 July 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،  
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق  
الإنسان والحريات الأساسية

## حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعده بيدرو أروخو آغودو، المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، عملاً بأحكام قرار مجلس حقوق الإنسان 19/51.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/78/150

300823 280823 23-14764 (A)



## تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، بيدرو أروخو آغودو

### المياه كأساس لضرورة السلام والتوأمة والتعاون

#### موجز

يقيم أكثر من نصف سكان العالم في بلدان تتقاسم أنهاراً أو بحيرات أو خزانات مياه جوفية عابرة للحدود، مما يجعل الإدارة العابرة للحدود ضرورية لضمان الحق في المياه والصرف الصحي. ويؤدي عدم توازن القوى، والتطبيق غير الكافي وغير المسؤول لمبدأ السيادة الوطنية، والآثار المتزايدة لتغير المناخ، وأوجه القصور في القانون الدولي إلى صعوبة وضع اتفاقات عابرة للحدود تسمح بإدارة مستدامة ومنصفة للمياه العابرة للحدود، مما يعرض مئات الملايين من الناس لمخاطر جسيمة على الأمن البشري تؤدي إلى هجرات جماعية واحتمالات التعرض على نحو جسيم لمخاطر زعزعة الاستقرار في مناطق بأكملها.

وللتغلب على هذه التحديات، من الضروري الانتقال من النهج التقليدية لإدارة المياه كمورد إلى نهج النظام الإيكولوجي وحقوق الإنسان على مستوى الأحواض، وبلورة مبادئ الإنصاف والمعاملة بالمثل والاستدامة التي تعززها التشريعات الدولية للمياه وحقوق الإنسان. وهذا يعني إعطاء الأولوية لاحتياجات السكان وتعزيز مشاركة الجماهير عبر الحدود في التفاوض على الاتفاقات والمؤسسات المنشأة على مستوى الأحواض وفي إنشاء تلك الاتفاقات والمؤسسات، مع ضمان مشاركة أضعف السكان بصفتهم أصحاب حقوق، وعلى الأخص المشاركة الفعالة للمرأة.

ومن خلال تبني نهج النظام الإيكولوجي ومنظور حقوق الإنسان، يمكن منع نشوب النزاعات والتصدي لها والتغلب عليها. ومن ثم فإن التعاون الضروري بشأن إدارة المياه لا غنى عنه من أجل السلام والتعاون والتقدم فيما بين الشعوب المشاطئة في الأحواض والبحيرات وخزانات المياه الجوفية العابرة للحدود.

ويستكشف هذا التقرير هذا النمط المتسق ويقدم أمثلة للتعاون والحوار الناجحين عبر الحدود على مستوى الأحواض تبيين الفوائد المحتملة لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في الإدارة المستدامة للمياه العابرة للحدود.

## أولا - مقدمة

1 - تواجه البشرية أزمة مياه عالمية. إذ يعيش حاليا 2 بليون شخص دون ضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة وأكثر من 4 بلايين شخص بدون مرافق الصرف الصحي الأساسية. وتتولد عن النمو السكاني والتغيرات في التحضر وتكثيف الزراعة والتعدين والصناعة مطالب تشكل ضغطا على استدامة النظم الإيكولوجية المائية وتولد في الوقت نفسه تصريفات تكون سامة في الغالب وتؤدي إلى تلوث التدفقات المتاحة. وأزمة المياه العالمية هذه، التي تفاقت بسبب تغير المناخ، تؤدي حاليا إلى زيادة انعدام الأمن المائي والتنافس على تدفقات المياه المتاحة، ووقوع انهيارات بيئية واجتماعية واقتصادية<sup>(1)</sup> وتعرض حقوق الإنسان المكفولة لبلايين الأشخاص للخطر، ويمكن أن تؤدي إلى نزوح جماعي للسكان ونشوب العنف ونزع الشرعية عن المؤسسات على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي<sup>(2)</sup>.

2 - ويقوم أكثر من نصف سكان العالم في البلدان الـ 153 التي لها أراض داخل حوض واحد على الأقل من بين 286 حوضا لأنهار وبحيرات عابرة للحدود في العالم و 592 منظومة من منظومات خزانات المياه الجوفية العابرة للحدود<sup>(3)</sup>. وتمثل المياه العابرة للحدود 60 في المائة من المياه العذبة في العالم. ونتيجة لذلك، يعتمد جزء كبير من سكان العالم على الموارد المشتركة لأغراض الحصول على مياه الشرب والأمن الغذائي والصحة وسبل العيش ونوعية الحياة. ويشكل الحصول على الموارد المائية واستخدامها أساس تلبية الاحتياجات الأساسية ويمكن أن يزيدا من دعم الحد من الفقر والأمن الإقليمي<sup>(4)</sup>. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التصدي للمخاطر المتزايدة للجفاف والفيضانات الناجمين عن تغير المناخ إلا من خلال الإدارة التعاونية على مستوى الأحواض. ولذلك لا غنى عن إدارة المياه العابرة للحدود من أجل التنفيذ المجدي لحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الأخص الحفاظ على السلام وتعزيز التعاون بين الدول التي تتقاسم نظاما إيكولوجية مائية عابرة للحدود<sup>(5)</sup>.

3 - وتمشيا مع الاهتمام الذي أولي لإدارة الأحواض العابرة للحدود في الحوار التفاعلي بشأن موضوع "الماء من أجل التعاون" الذي أجري خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023) المعقود في عام 2023، وفي أعمال وأهداف ائتلاف التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، وفي الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، يستكشف هذا التقرير العلاقة بين المياه والتعاون والسلام من منظور حقوق الإنسان، مع التركيز على حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي.

(1) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، حالة الموارد المائية العالمية 2021 (جنيف، 2022).

(2) Aaron T. Wolf and others, "Managing water conflict and cooperation", in *State of the World 2005: Redefining Global Security, a Worldwatch Institute Report*, L. Starke, ed. (New York, W.W. Norton & Company, 2005).

(3) التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود: الوضع العالمي لمؤشر الهدف 6-5-2 من أهداف التنمية المستدامة واحتياجات التعجيل (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

(4) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Transboundary Water Cooperation and the Sustainable Development Goals" (2016/SC/HYD/SDGs-1 REV).

(5) الأمم المتحدة، التقدم المحرز في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، الصفحات 4-8.

4 - وقد دعا المقرر الخاص الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول إلى تقديم مساهمات في هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ثلاث مشاورات للخبراء في مراحل مختلفة من إعداد التقرير، وعقدت اجتماعات ثنائية مع خبراء من مناطق مختلفة.

## ثانياً - الأساس المنطقي

5 - في نهج "ثقافة السلام"، تشير النزاعات إلى وجود مشاكل، تماماً مثلما أن الحمى هي نذير بالعدوى. ولذلك، يمكن أن توفر النزاعات فرصة لمعالجة المشاكل. ويرى المقرر الخاص أن معالجة المشاكل باستخدام استراتيجيات غير عنيفة والاستعانة بالحوار والتفاوض يمكن أن تؤدي إلى إحلال السلام والتقدم الاجتماعي.

6 - ويرى المقرر الخاص أن السلام ليس مجرد غياب الحرب. فالسلام له معنى أوسع يتمثل في نبذ العنف والظلم الاجتماعي والفقر والتمييز ضد المرأة والفصل العنصري وأشكال العنف الأخرى. وبناء على ذلك، يتفق المقرر الخاص مع الآراء التي تقول إن مفهوم "الماء من أجل السلام" يعزز التوزيع العادل للمياه الجيدة النوعية من خلال أطر قانونية ومؤسسية وسياساتية قوية تعطي الأولوية لكرامة الإنسان والإنصاف والشمول وزيادة التماسك الاجتماعي والاستخدام المستدام والإدارة الفعالة<sup>(6)</sup>. وفي هذا الصدد، استحدث خبراء المياه نهج دبلوماسية المياه الذي يركز على الحوار بين أصحاب المصلحة عبر الحدود لإيجاد حلول معقولة ومستدامة وسلمية للإدارة المشتركة لموارد المياه العذبة المشتركة، مع تعزيز وإثراء التعاون والتآزر بين الجهات المشاطئة صاحبة المصلحة<sup>(7)</sup>.

7 - ويعزى العديد من النزاعات بشأن الماء إلى تصور المياه كمورد اقتصادي يجب إدارته في إطار نموذج الهيمنة البشرية على الطبيعة. ويرى هذا المنظور المياه أصلاً قابلاً للتجزئة ويمكن التحكم فيه، وهو ما يقوي، للأسف، نزعة التنافس والتنازع بشأن إدارته واستخدامه، بما في ذلك إدخال تعديلات على نظام التدفق. وتؤدي البنى التحتية، ولا سيما السدود، دوراً مهماً في تعديل تدفق المياه، مما يؤثر على توليد الطاقة الكهرومائية وعلى أنشطة مختلفة في مناطق المصب، وهو ما يزيد من تفاقم التوترات بشأن التحكم في المياه واستخدامها. وعلاوة على ذلك، تشكل المياه طاقة محرك هامة قد يسيء البعض استخدامها في المعترك السياسي الداخلي أو العلاقات الدولية لتبرير الاشتباكات. والسبب هو أن المياه والأنهار والبحيرات والينابيع، إلى جانب استخداماتها الإنتاجية، تجسد هوية الناس وعواطفهم وقيمهم الثقافية. ومن ثم، يمكن أن تكون المياه عاملاً محركاً للخلافات بل والنزاعات المسلحة. ويمكن أيضاً استخدامها في استراتيجيات الحرب.

8 - وإلى جانب هذا التنافس على الموارد، تنشأ النزاعات أيضاً بسبب الآثار الاجتماعية والبيئية للأشغال الهندسية المائية عندما تغمر المياه الوديان المأهولة بالسكان أو يتعرض صيد الأسماك للدمار. ويتسبب انهيار الرواسب في الخزانات في مشاكل خطيرة تؤدي إلى انخساف أراضي الدلتا وتدهور الشواطئ. ولم تعد هذه المناطق تتلقى من الأنهار التدفق الرسوبي الذي تعتمد عليه، مما يؤدي إلى تفاقم

(6) انظر المساهمة المقدمة من مركز جنيف للمياه استجابة للدعوة إلى تقديم مساهمات في هذا التقرير، وهي متاحة عن طريق الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/water/cfis/ga78/cfi-ga78-sr-water-submission-Geneva-Water-Hub.pdf>

(7) Stockholm International Water Institute, "Water diplomacy: facilitating dialogues" (2019) يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: <https://siwi.org/wp-content/uploads/2019/07/hlpf-policy-brief-3-july-web.pdf>

آثار ارتفاع منسوب مياه البحر. ويؤثر تغيير تدفق المغذيات القارية من الأنهار إلى الأرصيف الصخرية الساحلية بشكل كبير على مصائد الأسماك البحرية، خاصة في البحار غير الغنية بالعوالق، مثل البحر الأبيض المتوسط. ويؤدي جفاف الأراضي الرطبة والاستغلال المفرط لخزانات المياه الجوفية إلى زيادة تعرض المجتمعات المحلية التي تعيش على ضفاف الأنهار لموجات الجفاف والفيضانات، التي تزداد شدتها وتواترها مع تغير المناخ. بيد أن النزاعات تنشأ في المقام الأول بسبب تلوث المياه: التلوث العضوي والمغذيات الزائدة، والتلوث البيولوجي بما له من آثار وخيمة على الصحة العامة، والتلوث السام الذي يؤدي إلى تسميم أجساد السكان تدريجياً. وتتفاقم هذه الآثار على نوعية المياه بسبب انهيار التنوع البيولوجي المائي ووظائف التنقية الذاتية التي يؤديها في تدفقات المياه.

9 - وخلص القول إنه، مع نشوء مشاكل جديدة بسبب تدهور النظم الإيكولوجية المائية وتزايد مخاطر تغير المناخ، تتضح ضرورة الانتقال من رؤية المياه وإدارتها كمورد إلى نهج النظام الإيكولوجي الجديد الذي يعتبر الأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة وخزانات المياه الجوفية نظاماً إيكولوجياً حياً تشكل استدامتها ضرورة لحياة المجتمعات المحلية المشاطئة ورفاهها.

10 - وانطلاقاً من هذه الرؤية المستتدة إلى نهج النظام الإيكولوجي، لا توفر الأنهار في أحواضها الوطنية أو العابرة للحدود المياه فحسب، بل توفر أيضاً مجموعة متعددة من خدمات النظم الإيكولوجية، مثل تلك المتعلقة بصيد الأسماك، والصحة، والتطهير الذاتي، وتنظيم التدفقات، والأنشطة الترفيهية، وهي خدمات يمكن أن تصبح أكثر قيمة من مورد المياه نفسه، مثلما هو الحال عندما تصبح الغابة، في نهاية المطاف، أكثر نفعاً كغابة منها كمصدر للأخشاب.

11 - وتدعو كل من اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992، في مادتيها 2 (2) و 3 (1)، واتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، في مادتيها 20 و 23، إلى حفظ النظم الإيكولوجية وترميمها، مع تعزيز الإدارة المستدامة استناداً إلى نهج النظام الإيكولوجي.

12 - ويزيد تغير المناخ من الحاجة الملحة إلى السير نحو نهج النظام الإيكولوجي هذا في الإدارة المتكاملة للمياه على مستوى الأحواض، لأنه السبيل الوحيد للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التعرض لحالات الجفاف والفيضانات التي تزداد شدتها وتواترها.

13 - وعلاوة على ذلك، يصبح الالتزام بضمان حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وحقه في خدمات الصرف الصحي في الأحواض العابرة للحدود التزاماً مشتركاً للدول التي يتكون منها الحوض<sup>(8)</sup>.

14 - ومن منظور نهج النظام الإيكولوجي، يتضح أن تعقيد القيم والوظائف والمخاطر محل النظر آخذ في التعقيد، ومن ثم يجب أن تتغير الطرق التي يتم بها التصدي للنزاعات الناشئة. ويحفز اعتماد هذا النهج في النظم الإيكولوجية العابرة للحدود الاهتمام المشترك بتطوير الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية، وخلق فرص للتعاون يمكن أن تعود بفوائد اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على جميع الأطراف المعنية<sup>(9)</sup>.

(8) Committee on Economic, Social and Cultural Rights, general comment No. 15 (2002) on the right to

water, paras. 31 and 32، و A/HRC/50/37، الفقرات 6-9 و 19-22.

(9) A/HRC/54/32.

15 - ويشكل عدم توازن القوى إحدى المسائل الرئيسية التي يجب التصدي لها في هذه النزاعات. فعندما تنشأ نزاعات داخل بلد ما، يكون هناك على الأقل إطار موحد للحكومة، وبالتالي توجد أدوات مؤسسية وإدارية وقانونية للتعامل معها. غير أن المقرر الخاص يود أن يشدد على أن وجود إطار حوكمة من هذا القبيل لا يكفي لحل النزاعات عندما يؤثر عدم توازن القوى على الأطر القانونية والمؤسسية القائمة. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما يكون مبدأ "المصلحة الوطنية" منحاذا إلى جماعات الضغط القوية، مما يبرر المشاريع التي تعرض حقوق الإنسان والاحتياجات الحيوية للمجتمعات الواقعة على ضفاف النهر للخطر.

16 - ومن الأمثلة الدالة على ذلك النزاع الذي انخرطت فيه الأمم الأولى (الشعوب الأصلية) لنهر كلاماث في الولايات المتحدة الأمريكية ضد إقامة السدود الكهرمائية. فقد بدأت قبائل يوروك وكاروك وواي هوبا في الدعوة إلى إزالة السدود في عام 2001 لإنقاذ سمك السلمون. وبعد نضال شاق استمر عقدين، كللت جهودها بالنجاح، وتقررت إزالة السدود في عام 2023<sup>(10)</sup>.

17 - وكان مشروع سابوثيو<sup>(11)</sup>، في المكسيك، في البداية عبارة عن بناء سد كبير لتخزين تدفقات نهر فيردي وعملية ضخمة لنقل المياه إلى مدينة ليون، من خلال امتياز خاص ممنوح لشركة عبر وطنية. وشكل السد خطرا مزدوجا تمثل في احتمال إغراق القرى المجاورة وتعريض شبكة الإنتاج الحيواني الهائلة في منطقة ألتوس دي خاليسكو للخطر في ظل ظروف تغير المناخ. وفي أعقاب نزاع طويل الأمد شاركت فيه الجامعات والحركات الاجتماعية ومؤسسات تابعة للكنيسة الكاثوليكية، شرعت حكومة المكسيك في إجراء حوار مع المتضررين. ونتيجة لذلك، اتفقوا على خفض مستوى الخزان لمنع إغراق القرى وإيجاد بدائل جديدة للمدن، مثل إعادة تأهيل الشبكات الحضرية، للحد من الفاقد الهائل الحالي في المياه.

18 - ويمكن أن تساعد النزاعات الداخلية مثل تلك المبينة أعلاه على تحديد القيم محل النظر ونُهج تسوية القضايا المماثلة على الصعيد الدولي تحديدا أفضل. وكما هو الحال في العديد من النزاعات الأخرى، كانت التعبئة الاجتماعية ضرورية للتعويض عن عدم توازن القوى، مما سمح بإجراء عمليات حوار أدت إلى حلول بديلة. غير أن المقرر الخاص يرى في نهاية المطاف أنه لا يمكن التغلب على أوجه عدم توازن القوى هذه في النزاعات المتعلقة بالمياه إلا بتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية التي تسمح بالحكومة الديمقراطية للمياه من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان.

19 - وعندما تنشأ نزاعات في أحواض عابرة للحدود، كثيرا ما تظهر، بالإضافة إلى القيم والمصالح المعرضة للخطر المشابهة لتلك التي تحفز النزاعات الداخلية، قيم ومصالح أخرى تجعل تسوية هذه النزاعات أمرا صعبا. ومن بين الحجج التي تساق عادة في هذا الصدد السيادة الوطنية على المجاري المائية داخل الأراضي الوطنية. وعلى الرغم من أن التذرع بالسيادة الوطنية على المجالين الجوي والبحري له وجاهته فيما يتعلق ببعض المسائل، مثل عبور البضائع أو الأشخاص أو المركبات، يجب أن يكون مفهوما أن الأنهار لا تعترف بالحدود تماما مثلما أن العواصف لا تعترف بهذين المجالين.

(10) Brittni R. Orona, "This is our home, this is our land: visualizing decolonization on the Klamath River Basin", dissertation, University of California, Davis, 2022; B. "Toastie" Oaster, "Klamath River issues explained", High Country News, 27 August 2021.

(11) انظر المساهمة المقدمة من معهد التكنولوجيا والدراسات الغربية العليا Instituto Tecnológico y de Estudios Superiores de Occidente (المكسيك)، المتاح عن طريق الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation>.

20 - ويكون تقاسم المسؤوليات والخطط أسهل عندما يتعلق الأمر بإدارة بحيرة عابرة للحدود، حيث تتشابه آثار أي مبادرة على جميع المجتمعات المحلية المشاطئة في الدول المختلفة. واللجنة الدولية لحماية بحيرة كونستانس مثال جيد لنهج الإدارة المستدامة والتشاركية القائم على النظم الإيكولوجية الذي تطبقه ألمانيا وسويسرا والنمسا<sup>(12)</sup>.

21 - غير أن الإدارة التعاونية من جانب المجتمعات المحلية والدول في أحواض الأنهار عملية أكثر تعقيدا، نظرا لوجود تفاوتات في عواقب أي مبادرة وآثارها وفوائدها وتكاليفها. وكثيرا ما تؤثر أنشطة المنبع على سكان المصب من خلال تلوث المياه، على سبيل المثال. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر بعض الأعمال التي تتم في المصب أيضا على سكان المنبع. فعلى سبيل المثال، قد يقضي سد كبير على قابلية الملاحة التي تستخدمها بلدان المنبع للوصول إلى الساحل، وسينهار في الوقت نفسه صيد الأنواع التي تحتاج إلى التحرك باتجاه المنبع. وعلى أية حال، ينبغي أن يستند التعاون إلى المساواة والمعاملة بالمثل في الحقوق والواجبات، سواء في اتجاه المنبع أو المصب، مع تجنب حدوث أضرار ذات شأن وضمن استدامة وسلامة النظم الإيكولوجية للأنهار باعتبار ذلك تحديا تتشاطره مختلف الدول المشاطئة<sup>(13)</sup>.

22 - وعلى الرغم من أن الحكومات لها دور محوري في تمثيل مصالح المجتمعات المحلية العابرة للحدود، فقد تحقق المقرر الخاص من سهولة إجراء المجتمعات المشاطئة للحوار والتفاهم فيما بينها، سواء في وجود حدود مشتركة أم بدونها. وقد عُهد عن الأنهار أنها تخلق روابط للتوأمة بين المجتمعات المحلية التي تعيش على ضفافها. وكل هذا يعزز سهولة إفساح مجال لعقد الاجتماعات وإجراء الحوار بين المجتمعات المشاطئة بل ويؤكد ضرورة توفيره، دون التشكيك في دور الحكومات.

23 - ومن الأمثلة التي تثير قلق المقرر الخاص الاتفاق الدولي على إنشاء الممر النهري هيدروفيا بارانا - باراغواي، الذي يشمل الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات. فهذا المشروع يمكن أن يؤثر سلبا على بانتانال، أكبر منطقة أراضي رطبة في العالم، التي تؤدي دورا بالغ الأهمية في تنظيم تدفقات الأنهار أثناء الجفاف والفيضانات. وتزيد آثار تغير المناخ من سهولة تضرر السكان الذين يعيشون على ضفاف الأنهار ويعتمدون اعتمادا كبيرا على مصائد الأسماك لكسب عيشهم. ولئن كان استعداد الدول المشاركة للدخول في حوار يشكل بادرة مشجعة، فمن المهم الاعتراف بأن الاتفاق يفيد القطاعات النافذة والمنتجة في المقام الأول. لذا فإن إجراء تقييم بيئي استراتيجي يسمح بمشاركة الجماهير، لا سيما من المجتمعات المشاطئة والشعوب الأصلية، ضرورة حتمية لضمان أخذ شواغلهم بعين الاعتبار<sup>(14)</sup>.

Jan Baer and others, "Managing Upper Lake Constance fishery in a multi-sector policy landscape: (12) beneficiary and victim of a century of anthropogenic trophic change", in *Inter-Sectoral Governance of Inland Fisheries* (St. John's, Too Big to Ignore, 2017), pp. 32-47

Salman M. A. Salman, "Downstream riparians can also harm upstream riparians: the concept of (13) foreclosure of future uses", *Water International*, vol. 35, No. 4 (2010), pp. 350-364

Claudio Rafael Mariano Baigún and Priscilla Gail Minotti, "Conserving the Paraguay-Paraná Fluvial (14) Corridor in the XXI century: conflicts, threats, and challenges", *Sustainability*, vol. 13, No. 9 (2021)

24 - وقد سلط مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الضوء على ما للمياه من قدرة كفيّلة بإحداث تحول في تعزيز السلام والتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ والتكامل الإقليمي<sup>(15)</sup>. وفي هذا الصدد، يصبح اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء المياه العابرة للحدود أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمقرر الخاص. فهذا النهج يضمن المساواة في المشاركة والشفافية والمساءلة والوصول إلى المعلومات. ويمكن أن يدعم بشكل فعال جهود بناء السلام من خلال تعزيز الأمن المائي ومنع النزاعات المرتبطة بشح المياه أو بالوصول إليها أو إدارتها.

### ثالثاً - حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي في سياق إدارة الأحواض العابرة للحدود

25 - من الناحية الكمية، فإن حجم المياه اللازم لإعمال حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي صغير نسبياً. وقد قدرت التقارير السابقة للمقرر الخاص أنه لا يشكل أكثر من 3 في المائة من مجموع المياه المستخلصة من الطبيعة لأغراض مختلفة<sup>(16)</sup>. غير أن التركيز في سياق نزاعات المياه العابرة للحدود كثيراً ما ينصب على كمية تدفقات المياه محل النزاع. ومن الجدير بالذكر أن المصدر الأساسي لانتهاك حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة هو التلوث الذي تتعرض له هذه التدفقات، والناجم عن عدم كفاية مرافق الصرف الصحي لمياه المجاري، والأخطر من ذلك هو التلوث السام الناجم عن أنشطة مثل التعدين أو الزراعة الكثيفة أو التصريفات الصناعية. وحتى إذا وجدت كمية متاحة من تدفقات المياه، يشكل هذا التلوث تهديداً لحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة.

26 - وفي حين أن المسؤولية عن التزامات حقوق الإنسان وعن إعمال هذه الحقوق تقع على عاتق جميع الدول، فإن الدول، في الأحواض العابرة للحدود، ستعتمد على بعضها البعض في الوفاء بهذه الالتزامات. ويمكن أن تؤثر التفاعلات التنافسية أو التعاونية بين الدول على إعمال هذه الحقوق في البلدان المعنية وعلى العلاقات بين الدول، ولا سيما في الأراضي ذات الموارد المائية الشحيحة، أو التي تحدث فيها انسكابات سامة، أو المهدة بشدة بالجفاف أو الفيضانات.

### ألف - أثر النزاعات المائية العابرة للحدود على إعمال حقوق الإنسان

27 - في غياب اتفاقات ومؤسسات عابرة للحدود، قد لا تأخذ الدول احتياجات البلدان المجاورة بعين الاعتبار. وفي مثل هذه الحالات، كثيراً ما تحيق عواقب ذلك بسكان الأحواض، لا سيما فيما يتعلق بالندرة الناجمة عن الجفاف ودورات مخاطر الفيضانات، مما يوجب التوتر بين البلدان المعنية<sup>(17)</sup>.

(15) Summary of the Proceedings of the United Nations Conference on the Midterm Comprehensive Review of the Implementation of the Objectives of the International Decade for Action, "Water for Sustainable Development", 2028-2018 pp.18-17 <https://www.un.org/pga/77/wp-content/uploads/sites/105/2023/05/PGA77-Summary-for-Water-Conference-2023.pdf>

(16) A/HRC/48/50، الفقرة 29.

(17) Jeyhun Veliyev, Sofya Manukyan and Tsira Gvasalia, "The environment, human rights, and conflicts in the South Caucasus and Turkey: transboundary water cooperation as a mean to conflict transformation", *The Caucasus Edition: Journal of Conflict Transformation*, vol. 3, No. 1 (January 2019), pp. 107-140.



28 - وكما يحذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>(18)</sup>، يمكن أن يعوق بناء السدود الكبيرة، دون اتفاقات مسبقة على مستوى الأحواض، وتحويل تدفقات المنبع قدرة المجتمعات المحلية في بلدان المصبب المجاورة على تلبية احتياجاتها من المياه، بما في ذلك احتياجاتها الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان. وكمثال على ذلك، تتقاسم أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية حوض نهر هلمند، وكلا البلدين يعتمد اعتماداً شديداً على النهر في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية والحصول على مياه الشرب<sup>(19)</sup>. وعلى الرغم من إبرام اتفاق لتقاسم المياه في عام 1973، أثارت النزاعات حول حجم التدفق وتحويل المياه مخاوف بشأن توافر المياه في اتجاه مصب النهر<sup>(20)</sup> في سيستان وبلوشستان<sup>(21)</sup>. وتتقاسم تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق نهري دجلة والفرات، اللذين أجريت مفاوضات وأبرمت اتفاقات بشأن إدارتهما ولكنها انهارت، خاصة بسبب مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا، الذي يشمل بناء 22 سداً كبيراً دون اتفاق مسبق على مستوى الحوض<sup>(22)</sup>، والنقص الحاد في المياه في الجمهورية العربية السورية والعراق الذي يؤثر على حق الإنسان في المياه المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي<sup>(23)</sup>.

29 - والتلوث السام للمجاري المائية العابرة للحدود آخذ في الازدياد، كما هو الحال في نهر تومبيس الذي تتقاسمه إكوادور وبيرو<sup>(24)</sup>. وفي قيرغيزستان، تهدد مخلفات اليورانيوم المياه المشتركة في وسط آسيا<sup>(25)</sup>. ويؤثر تلوث السيلينيوم من المناجم الواقعة في وادي إلك في كندا على السكان في الولايات المتحدة<sup>(26)</sup>.

30 - وفي الأحواض الـ 286 العابرة للحدود التي درسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يعيش 30 في المائة من السكان، أي حوالي 900 مليون شخص، في ظروف يتعرضون فيها بشدة للفيضانات والجفاف،

United Nations Environment Programme, *Transboundary River Basins: Status and Trends, Summary* (18) for Policy Makers (Nairobi, 2016)

Farnaz Shirani Bidabadi and Ladan Afshari, "Human right to water in the Helmand Basin: setting a (19) path for the conflict settlement between Afghanistan and Iran", *Utrecht Law Review*, vol. 16, No. 2 (October 2022), pp. 150–162

(20) المرجع نفسه.

(21) المرجع نفسه.

Güneş Murat Tezçür, Rebecca Schiel and Bruce M. Wilson, "The effectiveness of harnessing (22) human rights: the struggle over the Ilisu Dam in Turkey", *Development and Change*, vol. 52, No. 6 (November 2021), pp. 1343–1369

Ali Al-Bayaa and Mostafa Mashhad, "Water scarcity and environmental peacebuilding: a lens on (23) southern Iraq", *E-International Relations*, 18 May 2023

Congress of the Republic of Peru, "Denuncian grave contaminación del Río Tumbes", press release, (24) 1 June 2018 [https://www.congreso.gob.pe/Storage/tbl\\_notas\\_de\\_prensa/fld\\_121\\_PDF\\_file/997-g2Sd1Sp3Me6Vr5X.pdf](https://www.congreso.gob.pe/Storage/tbl_notas_de_prensa/fld_121_PDF_file/997-g2Sd1Sp3Me6Vr5X.pdf)

J. A. Corcho Alvarado and others, "Radioactive and chemical contamination of the water resources in (25) the former uranium mining and milling sites of Mailuu Suu (Kyrgyzstan)", *Journal of Environmental Radioactivity*, vol. 138 (December 2014), pp. 1–10

F. Richard Hauer and Erin K. Sexton, "Transboundary Flathead River: Water Quality and Aquatic Life (26) Use", report prepared for Glacier National Park, Montana, United States of America, 4 March 2013 [https://files.cfc.umt.edu/cesu/NPS/UMT/2008/08Hauer\\_GLAC\\_water\\_quality\\_fnlrpt.pdf](https://files.cfc.umt.edu/cesu/NPS/UMT/2008/08Hauer_GLAC_water_quality_fnlrpt.pdf)

مما يعني وجود مخاطر جسيمة على حقوق الإنسان الواجبة لهم في مياه الشرب والصرف الصحي، من بين مخاطر أخرى؛ وعلاوة على ذلك، فإن المياه في 218 من هذه الأحواض ملوثة بشدة بالمغذيات الزائدة ومياه الصرف الصحي<sup>(27)</sup>. كما أن التلوث الناجم عن التملح والنترات وغيرها من الملوثات غير السامة يمكن أن يعرض الصحة العامة في البلدان المجاورة للخطر، لا سيما عندما لا يتوافر العلاج بتكلفة ميسورة.

31 - ومن بين العديد من الحالات التي يمكن الاستشهاد بها، يشكل التلوث الهائل لنهر ليمبا، الذي تتقاسمه السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، ويعتمد عليه أكثر من مليون شخص في السلفادور وحدها<sup>(28)</sup>، مصدر قلق بالغ.

32 - ويمكن أن تؤدي الفيضانات الكبيرة بدورها إلى اختلال البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، مما يعوق توفير مياه الشرب المأمونة. فعلى سبيل المثال، أثرت الفيضانات على طول نهر شيبلي في الصومال في عام 2017 على شبكات الصرف الصحي وأسفرت عن حالات إصابة بالكوليرا ووفيات مرتبطة بجودة المياه، في ظل محدودية آليات الإنذار بسبب عدم وجود اتفاق عابر للحدود<sup>(29)</sup>. ويتمتع حوض نهر الغانج - براهماپوترا - ميغنا، الذي تتقاسمه بنغلاديش والصين ونيبال والهند، بدلتا مترامية الأطراف وخصبة في بنغلاديش تشكل واحدة من أكثر المناطق تعرضاً للفيضانات ويبلغ عدد سكانها حوالي 170 مليون نسمة. ويشكل تبادل المعلومات على مستوى الحوض ضرورة لحماية السكان من هذه المخاطر<sup>(30)</sup>.

33 - كما توفر الأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة مصدرا غذائيا أساسيا للعديد من المجتمعات المحلية من خلال مصائد الأسماك. ولهذا السبب، تنشأ أيضا نزاعات بشأن بناء السدود أو في مواجهة الأنشطة الملوثة التي تؤدي إلى تدهور مصائد الأسماك أو انهيارها. ويبين بناء السدود الكهرمائية الكبيرة في منطقة نهر الميكونغ وعواقبه بوضوح كيف أن ما يتم طرحه على أنه يخدم المصلحة الوطنية، ولا سيما احتياجات الطاقة، غالبا ما يعطى الأولوية على حقوق الإنسان الواجبة للمجتمعات المحلية<sup>(31)</sup>. وتؤثر سدود الطاقة الكهرمائية الضخمة، إلى جانب التصريفات الملوثة، تأثيرا شديدا على مصائد الأسماك الغنية في حوض نهر الميكونغ،

(27) United Nations Environment Programme, *Transboundary River Basins*

(28) Gabriel Mauricio Chavarria Peccorini, "Gestión Integral del Recurso Hídrico, un enfoque para el abordaje del conflicto por el vertido de aguas mieles del café en la Cuenca Alta del Río Lempa", master's dissertation, El Colegio de Michoacán A.C., 2021

(29) Abdulrahman Mohamud Dirie, "Human rights issues on transboundary waters: a case study of Shabelle and Juba River conflicts", Pan African University Institute of Water and Energy Sciences (including Climate Change), 2019

(30) Kelly M. Kibler, Robin K. Biswas and Andrea M. Juarez Lucas, "Hydrologic data as a human right? Equitable access to information as a resource for disaster risk reduction in transboundary river basins", *Water Policy*, vol. 16 (2014), pp. 36–58

(31) Philip Hirsch, "Scaling the environmental commons: broadening our frame of reference for transboundary governance in Southeast Asia", *Asia Pacific Viewpoint*, vol. 61, No. 2 (August 2020)

التي يتوقف عليها الأمن الغذائي لـ 60 مليون شخص<sup>(32)</sup>. أما بحيرة تونلي ساب في كمبوديا، التي يشكل صيد الأسماك فيها مصدر رزق مباشر لمليون شخص، فهي مثال للسياق المعقد لحوض نهر الميكونغ<sup>(33)</sup>.

34 - وتتسبب كل هذه الآثار، التي تعزى تداعياتها على حقوق الإنسان الواجبة للسكان إلى عدم التعاون بين الدول الواقعة في أحواض الأنهار العابرة للحدود، والتي تفاقمت تداعياتها تلك بفعل تغير المناخ، في تعريض الأمن البشري لملايين البشر للخطر<sup>(34)</sup>، وفي حدوث هجرات جماعية، بل وفي زعزعة استقرار مناطق بأكملها<sup>(35)</sup>، كما يحدث حالياً على طول نهري دجلة والفرات في جنوب العراق<sup>(36)</sup>، وفي جمهورية إيران الإسلامية، حيث اندلعت احتجاجات محلية<sup>(37)</sup>، وفي دلتا نهر النيجر الداخلية، حيث سقطت مئات القتلى بسبب الاشتباكات العنيفة بين رعاة قبائل الفولاني ومزارعي جماعات البامبارا والدوغون، مما يساعد على تزايد الجماعات المسلحة في المنطقة<sup>(38)</sup>.

### باء - الفوائد التي تعود على التعاون وبناء السلام من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان

35 - يسهم ضمان الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي إسهاماً إيجابياً في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتحقيق التعاون، لا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع<sup>(39)</sup>. لإعادة بناء شبكات المياه ترمز إلى العودة إلى الأوضاع الطبيعية وتعزز تهيئة بيئة مؤاتية للسلام<sup>(40)</sup>.

36 - وتماشياً مع ذلك، شجع مجلس الأمن، في قراره 2282 (2016)، الدول على "النظر في ما ينطوي عليه بناء السلام من أبعاد تتصل بحقوق الإنسان" خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

E. Baran and U. Borin, "The importance of the fish resource in the Mekong River and examples of best practices", in *From sea to source: International guidance for the restoration of fish migration highways*, .Peter Gough, ed. (Regional Water Authority Hunze en Aa's, Veendam, Kingdom of the Netherlands, 2012)

.Asian Development Bank, *The Tonle Sap Basin Strategy* (Manila, 2005) (33)

Alyssa Offutt, "A gendered perspective on the multiple scales of water conflict", in *Gender Dynamics in Transboundary Water Governance, Feminist Perspectives on Water Conflict and Cooperation*, .Jenniver Sehring, Rozemarijn ter Horst and Margreet Zwarteveen, eds. (Routledge, 2023)

S.C. McCaffrey, "A human right to water: domestic and international implications", *Georgetown International Environmental Law Review*, vol. 5, No. 1 (1992), pp. 1-24 (35)

International Organization for Migration, *Water Quantity and Water Quality in Central and South Iraq: A Preliminary Assessment in the Context of Displacement Risk*, 2020 (36)

Minority Rights Group International and Centre for Supporters of Human Rights, "Protests, discrimination and the future of minorities in Iran", 2022 (37)

Wetlands International, "Water, Peace and Security partnership: addressing human security risks related to water in Mali", 15 February 2019 (38)

Global High-level Panel on Water and Peace, *A Matter of Survival*, (Geneva, 2017), pp.14-16, (39)  
Ashok Swain, "Water and post-conflict peacebuilding", *Hydrological Sciences Journal*, vol. 61, No. 7 (2016) 28 and 71-69 (39)

The Geneva List of Principles on the Protection of Water Infrastructure, متاحة على الرابط التالي: [www.genevawaterhub.org/resource/geneva-list-principles-protection-water-infrastructure](http://www.genevawaterhub.org/resource/geneva-list-principles-protection-water-infrastructure) (40)

37 - ويساعد إنشاء منظمات الأحواض العابرة للحدود على إدارة المشاكل، مثل الإجهاد المائي في حالات الجفاف أو مخاطر الفيضانات، مع استحداث آليات للحل السلمي للنزاعات المحتملة<sup>(41)</sup>. ويمكن لهذا التعاون أن ييسر الإدارة المتكاملة والمستدامة للنظم الإيكولوجية ومواردها، وأن يحقق في الوقت نفسه فوائد متعددة لجميع دول الأحواض<sup>(42)</sup>.

38 - ويؤدي إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان إلى تركيز التعاون عبر الحدود على احتياجات السكان مع اشتراط أن تكون إدارة المياه العابرة للحدود مفتوحة أمام المشاركة العامة. واستحداث مساحات للحوار على مستوى الأحواض بين الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمعات المحلية وعامة السكان يسهل العلاقات السلمية داخل البلدان وفيما بينها. ومن أمثلة ذلك في أفريقيا ميثاق حوض بحيرة تشاد وميثاق حوض نهر السنغال وميثاق حوض نهر النيجر، حيث بابُ المشاركة في المناقشات المتعلقة بالحقوق في المياه ومؤسسات الأحواض مفتوح أمام الجماهير عبر الحدود<sup>(43)</sup>.

39 - وينص قرار مجلس الأمن 2682 (2023)، الذي مدد به المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سنة واحدة، على تيسير الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي بشأن عدة مسائل، بما في ذلك المياه. وسلطت البحوث التي أجرتها مؤخرا إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالشراكة مع تلك البعثة وآلية الأمن المناخي، الضوء على الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن في العراق. وعلى وجه التحديد، تبرز البحوث المخاطر الناشئة عن تغير المناخ من حيث تقليل المتاح من المياه في العراق وإثارة التوترات المحتملة بشأن موارد المياه المشتركة. وتطرح الدراسة مداخل للتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالمناخ وإدارتها بطريقة جامعة. ويسكن في حوض دجلة والفرات ما يقرب من 54 مليون شخص، مما يجعل الإدارة الفعالة للمياه عاملا حاسما في ضمان السلام والاستقرار في المنطقة<sup>(44)</sup>.

## رابعاً - الإطار القانوني الدولي

40 - يحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للمياه التزامات على عاتق الدول وإطارا للتعاون وتسوية المنازعات بينها استنادا إلى الاتفاقات الدولية والاتفاقيات العالمية والمعاهدات الخاصة

Aaron T. Wolf, Shira B. Yoffe and Mark Giordano, "International waters: identifying basins at risk", (41) *Water Policy*, vol. 5 No. 1 (2003).

Claudia W. Sadoff and David Grey, "Beyond the river: the benefits of cooperation on international rivers", *Water Policy*, vol. 4, No. 5 (2002) (42).

Makane Moïse Mbengue and Nwamaka Odili, "West African approaches to international water law and treaty practice", in *Research Handbook on International Water Law* (Cheltenham, Edward Elgar Publishing Limited, 2019). Makane Moïse Mbengue, "Les Chartes de l'eau: vers une nouvelle conception de la gestion des ressources en eau partagées en Afrique?" in *L'Afrique et le droit international: variations sur l'organisation internationale. Liber Amicorum Judge Raymond Ranjeva* (Paris, Editions Pedone, 2013) (43).

Department of Political and Peacebuilding Affairs, "The interlinkages between climate, peace and security in Iraq", April 2023 [https://dppa.un.org/sites/default/files/dppa\\_desk\\_security\\_in\\_Iraq.pdf](https://dppa.un.org/sites/default/files/dppa_desk_security_in_Iraq.pdf). متاح على الرابط التالي: [https://dppa.un.org/sites/default/files/dppa\\_desk\\_study\\_on\\_the\\_interlinkages\\_between\\_climate\\_peace\\_and\\_security\\_in\\_iraq.pdf](https://dppa.un.org/sites/default/files/dppa_desk_study_on_the_interlinkages_between_climate_peace_and_security_in_iraq.pdf) (44).

بأحواض الأنهار، والقانون العرفي، والقواعد والمبادئ القانونية، فضلا عن الجهود الوطنية التي يمكن توسيع نطاقها أو تنسيقها على المستوى العابر للحدود.

## ألف - الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان

41 - يعتبر حق الإنسان في المياه موجودا بصورة ضمنية في المادتين 11 و 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(45)</sup>، اللتين تغطيان الحق في مستوى معيشي لائق والحق في أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، على التوالي. وفي عام 2002، أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 15 أن حق الإنسان في الماء يعطي كل فرد أحقية الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها فعليا وميسورة ماليا لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية.

42 - وتتعترف الدول الأطراف في العهد بالدور الأساسي للتعاون في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهو ينص على أن المساعدة والعمل المشترك ضروريان للإعمال الكامل للحقوق. وفي هذا الصدد، وكما لوحظ في التعليق العام رقم 15، يتطلب التعاون الدولي ألا تتعارض إجراءات البلدان مع التمتع بالحق في الماء في بلدان أخرى، وينبغي ألا تؤدي أية أنشطة تتخذ ضمن الولاية القانونية للدولة الطرف إلى حرمان دولة أخرى من القدرة على إعمال الحق في الماء للأشخاص الخاضعين لولايتها<sup>(46)</sup>. وتسلم اللجنة بأن الإجراءات المتخذة في إحدى الدول يمكن أن تؤثر على حق الإنسان في المياه في دولة أخرى إذا كانتا تتقاسمان مصادر المياه العذبة. وينطوي استخدام كلمة "احترام" على التزام بالامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤثر على حق سكان بلدان أخرى في المياه<sup>(47)</sup>.

43 - وينص التعليق العام رقم 15 أيضا على أن الصحة البيئية هي جانب من جوانب الحق في الصحة، وهي تشمل اتخاذ خطوات على أساس غير تمييزي لدرء المخاطر الصحية الناجمة عن المياه غير المأمونة والسامة. واستنادا إلى الأساس المنطقي للجنة، وفي سياق عابر للحدود، ينطوي ذلك على التزام يتجاوز الحدود الإقليمية بعدم تلوّث مصادر المياه لأصحاب الحقوق من بلدان أخرى.

44 - وعلى الرغم من أن التعليقات العامة ليست ملزمة، فإنها تعتبر قانونا غير ملزم وقد جرى تأييدها في بعض القضايا المعروضة على المحاكم فيما يتعلق بمنع الضرر الدولي، بما في ذلك قضية *ديليا سالدياس دي لوبيز ضد أوروغواي*<sup>(48)</sup>.

45 - وبالمثل، خلصت محكمة العدل الدولية في فتاها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن إسرائيل مسؤولة، في أي إقليم تمارس فيه ولايتها القضائية، عما يترتب

(45) التعليق العام رقم 15 (2002) بشأن الحق في الماء.

(46) التعليق العام رقم 15 (2002)، الفقرة 31.

(47) Jimena Murillo Chávarro, *The Human Right to Water: A Legal Comparative Perspective at the International, Regional and Domestic Level* (University of Ghent, 2015). متاح على الرابط التالي: <https://biblio.ugent.be/publication/5698186>

(48) Alan Boyle, "Human rights and the environment: where next?" *European Journal of International Law*, vol. 23, No. 3 (October 2012).

على أفعالها من عواقب تمس حقوق الإنسان في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشمل ذلك حق الناس الموجودين خارج إقليمها في المياه.

## باء - اعتبارات حقوق الإنسان في القانون الدولي للمياه

46 - يدعم القانون الدولي للمياه إعمال حقوق الإنسان في السياقات العابرة للحدود حتى دون إدراجها صراحة. فالعديد من مبادئ القانون الدولي للمياه مدون في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية وبروتوكولها المتعلق بالماء والصحة، مما يدعم الالتزامات العابرة للحدود فيما يتعلق بالحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي. وتوفر هذه المبادئ أساساً قانونياً يدعم، إلى جانب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الالتزامات العابرة للحدود المتعلقة بالحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي.

47 - ومبدأ الانتفاع المنصف والمعقول مدون في المادتين 5 و 6 من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي تحدد الطريقة التي ينبغي بها أن تتقاسم جميع بلدان الأحواض الموارد المائية. وتتص المادة 10 من الاتفاقية على أنه لا توجد أولوية للاستخدامات، مما يتناقض مع أولوية إعمال حقوق الإنسان محل النظر؛ غير أنها تتص أيضاً على أنه يجب حل التعارض بين استخدامات المياه "مع إيلاء اهتمام خاص لمقتضيات الحاجات الحيوية للإنسان". فمن خلال تحديد أهمية الحاجات الحيوية للإنسان، يمكن فهم أن الاتفاقية تراعي بشكل غير مباشر حق الإنسان في المياه.

48 - ويتطلب مبدأ عدم وقوع ضرر ذي شأن المنصوص عليه في كلتا الاتفاقيتين من الدول أن تبذل العناية الواجبة داخل أراضيها لضمان عدم إلحاق ضرر كبير بالبلدان المشاطئة<sup>(49)</sup>. ونتيجة لذلك، يجب على الدول أن تكفل إدارة إجراءاتها والإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الخاصة في أراضيها، لمنع حدوث تأثير ذي شأن عابر للحدود<sup>(50)</sup>. وعلى الرغم من صعوبة تعريف الضرر ذي الشأن بعبارة مجردة، فإن هناك من ذهب إلى أن أي تأثيرات تحول دون تلبية الحاجات الحيوية للإنسان يمكن أن تشكل ضرراً ملحوظاً للبلدان المشاطئة، وبالتالي فهي محظورة بموجب القانون الدولي<sup>(51)</sup>. ونتيجة لذلك، يتسم الالتزام باتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أي تأثير عابر للحدود ومكافحته والحد منه بطابع يتجاوز الحدود الإقليمية. وترتبط أهمية الصرف الصحي التي غالباً ما يتم تجاهلها بهذا المبدأ، حيث يمكن أن يؤدي سوء الصرف الصحي إلى ضرر ذي شأن. وعلى نفس المنوال، ينص البروتوكول المتعلق بالماء والصحة على أنه ينبغي توفير حماية فعالة لمصادر مياه الشرب وأنه ينبغي اتخاذ تدابير وقائية لتجنب الإضرار بمصادر المياه.

(49) Alistair Rieu-Clarke, "Transboundary hydropower projects seen through the lens of three international legal regimes – foreign investment, environmental protection and human rights", *International Journal of Water Governance*, vol. 3, No. 1 (January 2015)

(50) Jimena Murillo Chávarro, "Extraterritorial obligations to ensure the enjoyment of the human right to water in transboundary context", *Human Rights & International Legal Discourse*, vol. 9, No. 1 (2015)

(51) المرجع نفسه.

49 - وعلاوة على ذلك، يمكن مبدأ عدم التمييز الأفراد الذين تعرضوا أو يحتمل أن يتعرضوا لضرر ذي شأن عابر للحدود من اللجوء إلى النظم القانونية والإجراءات القضائية وسبل الانتصاف في الدولة المسببة للضرر<sup>(52)</sup>. وينطبق هذا المبدأ على جميع الأشخاص بصرف النظر عن المكان الذي يقيمون فيه أو جنسيتهم أو مكان تواجدهم عند وقوع الضرر، مما يمكنهم من اتخاذ إجراءات ضد دولة أخرى. وفي حين أن هذا المبدأ لم يختبر بعد جيداً من الناحية العملية<sup>(53)</sup> ولا يضمن إمكانية اللجوء إلى العدالة<sup>(54)</sup>، فإنه يعني أنه يمكن إنفاذ الحقوق مباشرة بدلاً من الاعتماد على التفاعل بين دولة ودولة.

50 - وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب مبدأ عدم التمييز، تسمح اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة للأفراد باللجوء إلى الإجراءات القضائية في بلدان أخرى؛ غير أن ذلك يتوقف على خيارات الانتصاف في الدولة التي سبب فيها الضرر.

51 - ويدعم العديد من المبادئ الأخرى للقانون الدولي للمياه بشكل عام ومواد اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية بشكل غير مباشر حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال الحفاظ على سلامة مصدر المياه الذي تعتمد عليه هذه الحقوق. فعلى سبيل المثال، ينبغي لمبدأ الإخطار المسبق بالآثار الضارة المحتملة أن يمكن الدول من الاستعداد لمواجهة التأثيرات المحتملة على مصادر المياه والتخفيف من حدتها<sup>(55)</sup>.

## خامساً - الممارسات الواعدة لتناول حقوق الإنسان في الأحواض العابرة للحدود

52 - كما لاحظ الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي يشارك فيه 15 بلداً، فإن آليات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود قد لا تكون قادرة دائماً على منع نشوء التوترات السياسية، ولكنها تشكل دائماً وسيلة للاتصال والحوار وتوفر أداة قابلة للاستمرار نحو السلام<sup>(56)</sup>. ومن الأمثلة على ذلك لجنة تنسيق التحقيقات المتعلقة بحوض الجزء السفلي من نهر الميكونغ، التي واصلت أنشطتها خلال النزاع المسلح في فييت نام، بحيث مهدت الطريق للتعاون السلمي بعد انتهاء النزاع في جنوب شرق آسيا. ولا تزال معاهدة مياه نهر السند المعقودة في عام 1960 بين حكومة باكستان وحكومة الهند والبنك الدولي للإنشاء والتعمير سارية المفعول، واستمرت لجنة نهر السند الدائمة المنشأة بموجب تلك المعاهدة تعمل كقناة اتصال بين باكستان والهند خلال الأعمال العدائية المسلحة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وساهمت منظمة تنمية حوض نهر السنغال، بوصفها إطاراً للتحكيم، في تجنب نشوب نزاع بين السنغال

(52) اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة، المادة 32.

(53) Rémy Kinna, "Non-discrimination and liability for transboundary acid mine drainage pollution of South Africa's rivers: could the UN Watercourses Convention open Pandora's mine?", *Water International*, vol. 41 No. 3 (2016).

(54) Alistair Rieu-Clarke, "Transboundary hydropower projects seen through the lens of three international legal regimes—foreign investment, environmental protection and human rights"

(55) اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحة، المادة 12.

(56) Global High-level Panel on Water and Peace, *A Matter of Survival* (Geneva, 2017), p.33

وموريتانيا في عام 2000، واعتباراً من عام 2002، شكل ميثاق مياه نهر السنغال صكاً قانونياً لمنع أو إدارة الأزمات المستقبلية في حوض نهر السنغال<sup>(57)</sup>.

## ألف - التعاون الخاص بالأحواض

53 - يتيح التعاون الخاص بالأحواض الفرصة لتكثيف وتعزيز الاتفاقات الدولية مع المعاهدات العابرة للحدود وإقامة منصات تدعم التنفيذ والمناقشة وتسوية النزاعات من خلال منظمات الأحواض والتحاور في إطار التعاون غير الرسمي الذي لم تنشأ فيه بعد قنوات أكثر اتصافاً بالطابع الرسمي.

54 - وميثاق مياه نهر السنغال هو معاهدة تحدد الحق في مياه الشرب الآمنة وتعطي الأولوية لتلبية الحاجات الحيوية للإنسان<sup>(58)</sup>،<sup>(59)</sup>. وقد وُقِع الاتفاق في عام 2002 من قبل السنغال ومالي وموريتانيا، ومن قبل غينيا في عام 2006. وهو يستند إلى مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالحوض نفذتها منظمة تنمية حوض نهر السنغال.

55 - وميثاق مياه حوض النيجر، الذي وقّعه بنن وبوركينا فاسو وتشاد وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا، يجسد أيضاً هذا الحق في صورة مدونة<sup>(60)</sup> ويعتبره أساسياً لتوجيه التعاون فيما يتعلق بالحوض<sup>(61)</sup>. ويكمل هذا الميثاق منظمة قائمة لحوض النهر، وهي سلطة حوض النيجر، ويحدد الالتزامات المتعلقة بالإخطار المسبق بالتدابير المتخذة والتشاور بشأنها مع جميع مستخدمي المياه من خلال تقييمات الأثر البيئي العابر للحدود<sup>(62)</sup>. ويعترف ميثاق مياه بحيرة تشاد بحق الإنسان في المياه، المرتبط بالاستخدام المنصف والمستدام للنظم الإيكولوجية<sup>(63)</sup>. وأخيراً، يحدد الاتفاق بين أوكرانيا وجمهورية مولدوفا بشأن نهر دنيستر الحق في المياه بوصفه مبدأ أساسياً للتعاون.

56 - بيد أن العديد من المعاهدات الأخرى التي لا تراعي صراحة حقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تتضمن أحكاماً تحبذ أعمال هذه الحقوق<sup>(64)</sup>. فعلى سبيل المثال، تؤكد لدى أوروغواي والبرازيل، أثناء تفاوضهما بشأن تخصيص المياه في حوض نهر كواريم، أن توفير المياه الصالحة

(57) Madiodo Niasse and others, *Enjeux émergents de gestion des eaux partagées en Afrique*, Madiodo Niasse, ed. (Senegal, Pôle Eau de Dakar, 2022), pp. 12–20.

(58) المرجع نفسه.

(59) Adele J. Kirschner, “The human right to water and sanitation”, in *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, vol. 15, Armin von Bogdandy and Rüdiger Wolfrum, eds. (Koninklijke Brill N.V., 2011).

(60) المرجع نفسه.

(61) Christina Leb, “The right to water in a transboundary context: emergence of seminal trends”, *Water International*, vol. 37, No. 6 (2012).

(62) انظر المساهمة المقدمة من مركز المياه في جنيف، والمتاحة على الرابط التالي: [www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation](http://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation).

(63) Mbengue and Odili, “West African approaches to international water law and treaty practice”.  
(64) Mbengue, “Les Chartres de l’eau: vers une nouvelle conception de la gestion des ressources en eau partagées en Afrique?”.

(64) *Handbook on Water Allocation in a Transboundary Context* (United Nations publication, 2021).



للشرب له أولوية الاستخدام<sup>(65)</sup>. وأكدت أيضا معاهدة المياه الحدودية لعام 1909 بين كندا والولايات المتحدة أن استخدام المياه للأغراض المنزلية والصحية يشكل الأولوية القصوى، يليه استخدامها في الملاحة والطاقة والري (المادة 8). وتدعم كلتا الحالتين أعمال الحق في المياه من خلال توفير موارد مائية كافية، في حين تراعي معاهدة المياه الحدودية أيضا مسألة توفير ما يكفي من المياه للصرف الصحي.

57 - وفي وسط آسيا، وبعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ربما نشأ نقص في البلدان المشاطئة؛ بيد أن الاتفاقات الموقعة تضمن تدفقات المياه للجميع، ولا سيما المياه الكافية للاستخدام المنزلي<sup>(66)</sup>.

58 - ويجري أيضا اقتراح اتفاقات تتعلق بالأحواض العابرة للحدود لتأمين الإمدادات المحلية في دورات الجفاف بين بوتسوانا وجنوب أفريقيا وليسوتو (انظر A/HRC/33/49/Add.3).

59 - ويمكن أيضا أن يؤدي تدوين الالتزامات المتعلقة بجودة المياه إلى حماية الحق في المياه المأمونة. فعلى سبيل المثال، لم تحدد الاتفاقات المبرمة بين المكسيك والولايات المتحدة بشأن نهر كولورادو نوعية المياه المطلوبة على الحدود المكسيكية، حيث تجاوزت الملوحة عتبات مياه الشرب المقبولة. واعتمدت المكسيك والولايات المتحدة في وقت لاحق المذكرة 242 للحد من الملوحة<sup>(67)</sup> وكفالة الحق في الحصول في نهاية المطاف على إمدادات مياه الشرب في منطقة المصب<sup>(68)</sup>.

60 - وتخضع بعض الأحواض العابرة للحدود لأحكام قانونية لا تحمي نوعية المياه فحسب، بل تحمي أيضا الوضع الجيد للنظم الإيكولوجية المائية، كما في حالة الأحواض العابرة للحدود التابعة للاتحاد الأوروبي. فالتوجيه رقم 2000/60/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2000 الذي ينشئ إطارا للعمل المجتمعي في مجال السياسة المتعلقة بالمياه (التوجيه الإطاري للمياه) يقتضي أن تتوفر الحالة الكيميائية الجيدة للمياه والحالة الإيكولوجية الجيدة لكل كتلة مائية، مما يقلل من تكاليف معالجة مياه الشرب، من بين فوائد أخرى.

61 - ويمكّن نظام الإنذار بالحوادث الطارئة في حوض نهر الدانوب البلدان من التصدي للانسكابات التي يحتمل أن تكون خطيرة ووقف استهلاك مياه الشرب إلى أن يتم ضمان الجودة الكافية للتدفق.

62 - وفي إطار حوض نهر إلبي، وضعت ألمانيا وتشيكيا برنامج عمل لتحديد مصادر الآثار التي تلحق بنوعية المياه، بما في ذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحي السيئة الأداء<sup>(69)</sup>. وساعد هذا الجهد في تحديد الأولويات المشتركة، وتعبئة تقاسم التكاليف بين البلدان، والحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي في تشيكيا<sup>(70)</sup>. ولا تؤدي هذه الجهود إلى تحسين أعمال

(65) Christina Leb, "The right to water in a transboundary context: emergence of seminal trends"

(66) Danijel Javorić Barić, "Water agreements in Central Asia and their impact on human rights", *Pravnik: časopis za prav druš pitanja*, vol. 50, No. 100 (2016).

(67) Jimena Murillo Chávarro, "Extraterritorial obligations to ensure the enjoyment of the human right to water in transboundary context", *Human Rights & International Legal Discourse*, vol. 9, No. 1 (2015).

(68) المرجع نفسه.

(69) Stefan Lindemann, "Water regime formation in Europe: a research framework with lessons from the Rhine and Elbe river basins" (Free University of Berlin, August 2006).

(70) المرجع نفسه.

الحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي في تشيكيا فحسب، بل أيضا إلى حماية الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة في ألمانيا. وأقيم تعاون مماثل بشأن معالجة مياه الصرف بين بلجيكا ولكسمبرغ لمعالجة المياه بصورة مشتركة<sup>(71)</sup>.

63 - ويمكن أن يتسع نطاق تقاسم المنافع أيضا ليشمل مكافحة الفيضانات، كما يلاحظ في نهر كولومبيا، حيث تدفع الولايات المتحدة لكندا مقابل الفوائد التي توفرها السدود الكندية فيما يتعلق بالتخفيف من الفيضانات<sup>(72)</sup>.

64 - وأنشأت لجنة نهر الميكونغ منصة لتبادل المعلومات وبدأت في تبادل السياسات والورقات التقنية علنا، مما أتاح إمكانية الوصول إلى المعلومات على نطاق أوسع في الحوض<sup>(73)</sup>. ويشجع المجتمع المدني أيضا الحوارات العابرة للحدود، والمشاريع البحثية، والمبادرات المتخذة على نطاق الحوض، مثل استخدام مصادر الطاقة البديلة<sup>(74)</sup>.

65 - وأتاح التعاون عبر الحدود أيضا مجالات للمشاركة العامة في حوض نهر أوكافانغو (الذي تتقاسمه أنغولا وبوتسوانا وناميبيا)، من خلال إنشاء منتدى على نطاق الحوض ييسر التبادل بين المشاركين من مختلف دول الحوض والتفاعل مع اللجنة الدائمة لمياه حوض نهر أوكافانغو بصفة مراقب لدى اللجنة<sup>(75)</sup>. وساعدت وحدات إدارة شاطئ بحيرة فيكتوريا على إشراك المجتمعات المحلية في تنفيذ الاتفاقات العابرة للحدود<sup>(76)</sup>.

66 - وأتاحت المفاوضات العابرة للحدود التي جرت مؤخرا بين كندا والولايات المتحدة مجالا للاعتراف بالحقوق السيادية للشعوب الأصلية في صنع القرار في حوض نهر كولومبيا.

67 - وينبغي أيضا تسليط الضوء على جهود مثل الجهود التي تبذلها حركة السلام الأزرق. فهذه المبادرة الدبلوماسية السويسرية الطويلة الأجل تسعى إلى تحقيق التعاون بين جهات فاعلة مختلفة عبر الحدود. للتشجيع على إبرام اتفاقات منصفة بشأن الموارد المائية المشتركة وتعزيز السلام والتعاون العابر للحدود. وثمة مثال آخر هو أنشطة إيكوبيس الشرق الأوسط (EcoPeace Middle East)، وهي منظمة أنشأها أردنيون وإسرائيليون وفلسطينيون. وينفذ أحد مشاريعها في قطاع غزة، حيث تهيمن الاستراتيجية العسكرية

(71) انظر المساهمة المقدمة من لكسمبرغ، المتاحة على الرابط التالي: [www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation](http://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation).

(72) Canada, "Canada-US Columbia River treaty", 2022. متاح على الرابط التالي: [www.canada.ca/en/environment-climate-change/corporate/international-affairs/partnerships-countries-regions/north-america/canada-united-states-columbia-river.html](http://www.canada.ca/en/environment-climate-change/corporate/international-affairs/partnerships-countries-regions/north-america/canada-united-states-columbia-river.html).

(73) Sabine Schulze, "Public participation in the governance of transboundary water resources – mechanisms provided by river basin organizations", *L'Europe en formation*, vol. 365, No. 3 (2012).

(74) Philip Hirsch, "Scaling the environmental commons: broadening our frame of reference for transboundary governance in Southeast Asia", *Asia Pacific Viewpoint*, vol. 61, No. 2 (2020).

(75) المرجع نفسه.

(76) Nancy Gitonga, "Improving sustainable management of Kenyan fisheries resources through public participation", in *Public participation in the governance of international freshwater resources*, Carl Bruch, Libor Jansky, Mikiyasu Nakayama and Kazimierz A. Salewicz, eds. (United Nations University Press, 2005).

على إدارة المياه والنظم الإيكولوجية المائية. وبعد إقناع إسرائيل في عام 2020 بالسماح بدخول المواد اللازمة، كان هدف المنظمة هو بناء محطات معالجة لمياه الصرف الصحي من أجل معالجة 127 300 متر مكعب من مياه الصرف التي كان يتم إلقاؤها يوميا في البحر، مما يلوث الساحل، بما في ذلك الشواطئ الإسرائيلية. وفي حزيران/يونيه 2022، اعتُبرت شواطئ قطاع غزة، وكذلك الشواطئ الإسرائيلية، آمنة للاستحمام لأول مرة منذ عقود. وهذا يثبت صحة وجدوى الحجج المقدمة من منظمة إيكوبيس، التي تدافع فيها المنظمة عن مفهوم أوسع للأمن البشري، بدلا من المفهوم الحالي للأمن العسكري الذي يديم النزاع<sup>(77)</sup>.

## باء - إعمال الحق في المياه والحق في خدمات الصرف الصحي على الصعيد الوطني

68 - يمكن أن يكون الاعتراف بحق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي على الصعيد الوطني فرصة سانحة لإدماجه في التعاون عبر الحدود عن طريق اتفاقات خاصة بالأحواض. غير أن من الممكن أيضا تضمين الاتفاقات المتعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود أحكاما مرتبطة بحقوق الإنسان يتم تكييفها لاحقا في شكل قوانين وطنية.

69 - وقد اعترفت عدة بلدان صراحة بالحق في الحصول على المياه و/أو خدمات الصرف الصحي في دساتيرها. ومع أن تدوين الأحكام في الدساتير لا يضمن تنفيذها، فإنه يوفر أساسا قانونيا وإشارة إلى إرادة سياسية ينبغي تحويلها إلى تشريعات<sup>(78)</sup>، وإن كان معظم الدساتير لم يتضمن حق الإنسان في خدمات الصرف الصحي<sup>(79)</sup>. وفرضت بلدان كثيرة أخرى على الدولة التزامات بضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في أطرها القانونية<sup>(80)</sup>.

70 - وكثيرا ما يعزز الاعتراف بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في القوانين إعمال هذا الحق وتطبيقه في العمليات القضائية<sup>(81)</sup>. وينشئ العديد من القوانين التي سُنت التزامات واستحقاقات فيما يتعلق بالوصول إلى المصادر والبنية التحتية على أساس عدم التمييز، والوصول الفعال إلى الحدود الدنيا الأساسية، وأولويات الاستعمال، والقيود المفروضة على الاستخدامات غير المنزلية<sup>(82)</sup>، والالتزامات المتعلقة بنوعية المياه، ويسر تكاليف المياه، والوصول إلى المعلومات، وسبل الانتصاف المحددة<sup>(83)</sup>. فقد اعترفت جنوب أفريقيا، على وجه الخصوص، بالحقوق في القانون الوطني من خلال قانونها الوطني للمياه، وقانونها لخدمات المياه، وسياساتها المتعلقة بخدمات المياه الأساسية المجانية، ولوائحها المتعلقة بالمعايير والتدابير الوطنية الإلزامية لحفظ المياه، التي تتناول جميع القضايا المذكورة أعلاه<sup>(84)</sup>.

United States Institute of Peace, "Water can be a rare win-win for Israelis, Palestinians and the region", (77) .15 December 2022

Centre on Housing Rights and Evictions, *Legal Resources for the Right to Water and Sanitation: International and National Standards*, 2nd ed. (Geneva, 2008) (78)

(79) المرجع نفسه.

(80) المرجع نفسه.

(81) المرجع نفسه.

(82) المرجع نفسه.

(83) المرجع نفسه.

(84) المرجع نفسه.

71 - وأخيراً، يُستشهد بأحكام المحاكم في تفسير وإنفاذ الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي<sup>(85)</sup>. ففي قضية *Vardischand .v Ratlam, Council Municipal*، أوجبت المحكمة العليا في الهند تحسين خدمات الصرف الصحي على الرغم من ادعاءات المجلس البلدي بعدم كفاية التمويل<sup>(86)</sup>. ولوحظت أحكام مماثلة في باكستان وكوستاريكا، وغيرهما من البلدان<sup>(87)</sup>.

## سادسا - الثغرات في إدارة النظم الإيكولوجية العابرة للحدود من منظور حقوق الإنسان

72 - على الرغم من تطور القانون الدولي، والتعاون داخل أحواض محددة، والممارسات الوطنية الواعدة، لا تزال هناك صعوبات في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التعاون عبر الحدود. وهذه الصعوبات ناجمة عن مشاكل متعددة هي: عدم إيلاء الاهتمام الكافي لاستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ؛ وعدم كفاية تغطية القانون الدولي؛ وضعف المؤسسات الدولية؛ وانخفاض الأولوية التي يحظى بها الامتثال لحقوق الإنسان؛ وافتقار الدول إلى الإرادة والقدرة السياسية على مواجهة السلطة التي تمارسها الشركات عبر الوطنية الكبيرة في الاتفاقات العابرة للحدود.

## ألف - التعاون عبر الحدود من منظور نهج النظام الإيكولوجي إزاء تغير المناخ

73 - مما لا شك فيه أن تغير المناخ يدفع إلى اعتماد نهج النظام الإيكولوجي المتكامل على مستوى الأحواض، سواء كانت وطنية أو عابرة للحدود. فذوبان الكتل الجليدية في منابع المياه وأثرها على نظام تدفق الأنهار؛ والتغيرات الجذرية في أنماط سقوط الأمطار؛ وتزايد مخاطر الفيضانات والجفاف؛ والانخفاض التدريجي في تدفقات الأنهار وتسربها إلى طبقات المياه الجوفية؛ وزيادة عمليات التحات والتصحر؛ والآثار التي تلحق بالدلتات ومصاب الأنهار بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، كل ذلك يشكل مخاطر محددة في جميع الأحواض لا يمكن التصدي لها إلا من خلال استراتيجيات التخطيط والإدارة على نطاق الأحواض<sup>(88)</sup>.

74 - وعلى الرغم من أن الاتفاقات العابرة للحدود بدأت تتناول إدارة هذه المخاطر، لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود لتنسيق تخطيط خدمات المياه في الأحواض العابرة للحدود وتبادل المعلومات وتقاسم نظم الوقاية والإنذار والطوارئ من أجل التصدي للظواهر الجوية القسوى.

## باء - التحديات في تنفيذ القانون الدولي

75 - على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال ضمان الإعمال الفعلي لحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي في سياق عابر للحدود يطرح تحديات. ويتعلق التحدي

(85) Kirschner, "The human right to water and sanitation".

(86) المرجع نفسه.

(87) المرجع نفسه.

(88) المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، التقرير المواضيعي الخاص بشأن تغير المناخ وحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، الجزء I.

الأول بطبيعة الالتزام وبالنقاش المتعلق بـ "الإعمال التدريجي" و "الالتزام الأساسي"<sup>(89)</sup>. وترى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الالتزامات الأساسية المتعلقة بحق الإنسان في الحصول على المياه تتطلب تنفيذاً فورياً<sup>(90)</sup>. إلا أنه يمكن أن يتم، بمرونة تعسفية، الاحتجاج بالتدرج في إعمال الحقوق، لمراعاة السياق وبناء الإرادة السياسية، كذريعة لتبرير عدم إحراز تقدم، لا سيما فيما يتعلق بالقدرة المالية. وعلاوة على ذلك، ونظراً لعدم وجود سوابق قضائية بشأن العديد من جوانب القانون الدولي المتصلة بالموارد المائية الداخلية والعبارة للحدود، هناك أيضاً عدم وضوح بشأن كيفية تفسير الالتزامات<sup>(91)</sup>.

76 - ومن التحديات القائمة على الصعيد الوطني عدم كفاية الموارد البشرية والتقنية والمالية؛ وعدم وجود قوانين وسياسات واستراتيجيات وعدم إعطاء الأولوية في الميزانية لضمان حقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؛ والفساد؛ وشح المياه الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ والنمو السكاني المطرد؛ وتهميش البلديات الريفية والمؤسسات الأهلية والشعوب الأصلية<sup>(92)</sup>.

77 - والغموض في القانون يحد من تطبيقه الفعلي. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مبدأ "عدم الإضرار"، لأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لا تعرف بوضوح مفهوم الضرر ذي الشأن. وذلك يجعل من الصعب إثبات أن الضرر ذو شأن على أساس كل حالة على حدة، مما يثبط محاولات تطبيق هذا المبدأ<sup>(93)</sup>.

78 - وأخيراً، لا يعرف الأفراد والمجتمعات المحلية، في كثير من الأحيان، آليات الإنفاذ المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للمياه معرفة جيدة، مما يحول دون الامتثال للالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي في العديد من الظروف<sup>(94)</sup>.

## جيم - عدم توازن القوى

79 - جرى في بعض الأحيان التوصل إلى اتفاقات تحت ضغط شديد من عدم توازن القوى، وهو أمر يهيئ ظروفاً مؤاتية لعدم المساواة تطيل النزاعات بدلاً من حلها، حيث تجعل من الصعب على الطرف

(89) Salman M.A. Salman and Siobhán McInerney-Lankford, *The Human Right to Water: Legal and Policy Dimensions*, Law, Justice, and Development Series (Washington, World Bank, 2004); Lucía Hortelano Villanueva, "Water as a human right: challenges and limitations" (2016)

(90) التعليق العام رقم 15 (2005)، الفقرة 37.

(91) Kinna, "Non-discrimination and liability for transboundary acid mine drainage pollution of South Africa's rivers: could the UN Watercourses Convention open Pandora's mine?"

(92) المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، التقرير المواضيعي الخاص بشأن تغير المناخ وحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، الجزء 1؛ و Benjamin Mason Meier and others, "Implementing an evolving human right through water and sanitation policy" (2013) 15 *Water Policy*, vol.15, No. 1 (2013) و Ved P. Nanda, "The human right to water: challenges of implementation", *The University of the Pacific Law Review*, vol. 50, No. 1 (2018).

(93) Kinna, "Non-discrimination and liability for transboundary acid mine drainage pollution of South Africa's rivers: could the UN Watercourses Convention open Pandora's mine?"

(94) Sofia López-Cubillos and others, "The landmark Escazú Agreement: an opportunity to integrate democracy, human rights, and transboundary conservation", *Conservation Letters*, vol. 15, No. 1 (2021)

الأضعف إعمال حقوقه. ومن أمثلة ذلك الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي حال فيه عدم توازن القوى الناشئ عن القوة العسكرية الإسرائيلية دون تطبيق مبادئ القانون الدولي، مما أدى إلى عدم المساواة في الحصول على المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبموجب هذا الاتفاق، يخصص 80 في المائة من المياه للاستخدامات الإسرائيلية، بينما لا يخصص سوى 20 في المائة للفلسطينيين. وذلك لا يقيد إعمال حقوق الإنسان للفلسطينيين فحسب، بل يديم أيضا الطابع المزمع للنزاع<sup>(95)</sup>.

## دال - أوجه قصور التشريعات الدولية والانتهاكات في إدارة الأحواض العابرة للحدود

80 - يمكن أيضا التلاعب بحقوق الإنسان لتبرير التوترات والنزاعات. فعلى سبيل المثال، تحتج حكومة إثيوبيا بحق الشعب الإثيوبي في التنمية لتبرير سد النهضة الإثيوبي الكبير في حوض النيل، مستندة إلى المادة 22 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب<sup>(96)</sup>. وفي الوقت نفسه، رفضت مصر هذا المشروع، بحجة أنه يمكن أن يؤثر على حق سكانها الإنساني في الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي<sup>(97)</sup>. ويدرك المقرر الخاص أنه حيثما يوجد تنافس على المياه لإعمال حقوق الإنسان، وفي هذه الحالة بين إثيوبيا والسودان ومصر، توجد استراتيجيات متعددة للتوفيق بينها، كما يتبين من الاتفاقات والمؤسسات العابرة للحدود لنهر السنغال ونهر النيجر وغيرهما في القارتين الآسيوية والأفريقية.

81 - وتفرض إسرائيل حصارا على غزة منذ عام 2005، كما لو كانت معسكر اعتقال هائلا يضم مليوني شخص، لا يحصل 90 في المائة منهم على مياه الشرب، وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (انظر [A/HRC/48/43](#)، الفقرة 47). وتمنع إسرائيل، بحجة أنها تحمي حق سكانها في الحياة، دخول 70 في المائة من المواد اللازمة لبناء وتشغيل وصيانة مرافق الإمداد بمياه الشرب ومحطات معالجة مياه المجاري، التي كثيرا ما تدمر عندما تتدلع الأعمال القتالية، مما يزيد الطين بلة. وتمنع هذه الإجراءات، في جملة أمور، إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، على أساس أن هذه المواد يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية.

82 - وفي دورات الجفاف، تتزايد مخاطر عدم الامتثال لحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في الأحواض العابرة للحدود عندما تحتكر دول المنبع التدفقات المحدودة المتاحة. وفي مثل هذه الظروف، كثيرا ما تؤكد الدول، متذرعة بحقوق الإنسان، سُموم الحقوق في الاستخدامات المتنوعة لسكانها، حتى وإن كانت هذه الاستخدامات لا تنطبق عليها دائما حقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال، ري مساحات شاسعة من الأراضي وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية غير المرتبطة بالاحتياجات الأساسية.

83 - وفي حوضي دجلة والفرات، نشأت مشاكل خطيرة في الجمهورية العربية السورية والعراق بسبب تغير المناخ والحروب وتطوير مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا، الذي يستلزم بناء 22 سدا كبيرا

Hussam Hussein, Filippo Menga and Francesca Greco, "Monitoring transboundary water cooperation (95) in SDG 6.5.2: how a critical hydropolitics approach can spot inequitable outcomes", *Sustainability*, vol. 10, No.10 (2018).

Takele Soboka Bulto, "The environment and human rights", in *The SAGE Handbook of Human (96) Rights*, Mark Gibney and Anja Mihr, eds. (SAGE, 2014).

(97) المرجع نفسه.

لري 1,7 مليون هكتار ومضاعفة إنتاج الكهرباء في البلد. وانخفض متوسط تدفقات نهر دجلة بنسبة 70 في المائة، ولا تصل تدفقات نهر الفرات إلى نسبة 50 في المائة من المستويات التي انتقلت عليها تركيا والجمهورية العربية السورية في عام 1987<sup>(98)</sup>. وتعني الحرب في العراق والحرب الحالية في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب نقص المياه وتملح تدفقات المياه الشحيحة، لا سيما في المصب المشترك للنهرين المكتنظ بالسكان، انهيارا هائلا لحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، ومشاكل حادة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك تقشي الأوبئة المثير للقلق، وعمليات الهجرة الهائلة وعدم الاستقرار الإقليمي<sup>(99)</sup>.

## هاء - عدم مشاركة الجمهور

84 - لا يجوز إلا للدول أن تكون أطرافا في الاتفاقات الدولية المتعلقة بإدارة الأحواض العابرة للحدود. غير أن المقرر الخاص يرى أنه بقدر ما تكون القضية متعلقة بحقوق الإنسان، يجب على الدول أن تكفل المشاركة العامة عند التفاوض على هذه الاتفاقات ووضعها. فبدون المشاركة العامة، لا تحظى حقوق الإنسان بالأولوية في كثير من الأحيان، إذ لا تعطى الأولوية عادة لاحتياجات أشد الناس فقرا، في حين لا يُعترف بالحقوق المجتمعية والعرفية أو حقوق للشعوب الأصلية في المياه كما ينبغي<sup>(100)</sup>.

85 - ويعتقد المقرر الخاص أن من شأن المشاركة العامة لجميع السكان المعنيين في الحوض أن تعزز القدرات على الحوار وتيسر اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان. فقد أدت الأنهار، على مر التاريخ، إلى حدوث توأمة بين الشعوب المتشاطئة عبر الحدود. وفي بعض الأحيان، يُعترض على المشاركة العامة بحجج يزعم أنها تتعلق بالأمن القومي<sup>(101)</sup>.

86 - ويمثل السعي لتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان واعتماده وضمان المشاركة العامة عبر الحدود قضايا رئيسية تقترن بضمان مراعاة احتياجات المجتمعات الفقيرة والمهمشة وحقوقها. وعلاوة على ذلك، وتطبيقا لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن<sup>(102)</sup>، من الضروري فتح مجالات لمشاركة المرأة، التي هي الأكثر التزاما بضمان الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجتمعاتها المحلية.

(98) Ali Al-Bayaa and Mostafa Mashhad, "Water scarcity and environmental peacebuilding: a lens on southern Iraq", E-International Relations, 18 May 2023.

(99) انظر المساهمة المقدمة من منظمة باكس (PAX)، والمتاحة عبر الرابط التالي: [www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation](http://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation).

(100) Rights and Resources Initiative & Environmental Law Institute, "Whose Water? A comparative analysis of national laws and regulations recognizing Indigenous Peoples', Afro-descendants', and local communities' water tenure", 20 August 2020. متاح عبر الرابط التالي: <https://rightsandresources.org/wp-content/uploads/2020/02/WhoseWater.pdf>.

(101) مدخلات في هذا التقرير.

(102) منذ عام 2000، اتخذ مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن عدة قرارات لاحقة وهي القرارات: 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2422 (2015) و 2467 (2019).

## واو - قلة الممارسات على جميع المستويات

- 87 - لا تحظى هذه المسألة باهتمام يذكر، على جميع المستويات، وقليلة هي الالتزامات الدولية القائمة فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على خدمات الصرف الصحي، حتى فيما يتعلق بمبدأ تجنب الضرر ذي الشأن الناجم عن الافتقار إلى الصرف الصحي.
- 88 - ويساور المقرر الخاص القلق بوجه خاص إزاء المستويات المتزايدة للتلوث السام الذي يؤثر على السكان في الأحواض الوطنية والعابرة للحدود على السواء. ومن الضرورة الملحة إيلاء الاعتبار لهذه المشكلة في الاتفاقات العابرة للحدود ومناقشة التصنيف الجنائي الدولي لهذا التلوث، الذي يسم - عن طريق المياه أساسا - ملايين الناس على الصعيد العالمي بشكل تراكمي وعلى نحو لا يمكن تداركه.

## سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

- 89 - تتطلب الحاجة المتزايدة، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، إلى تعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المائية، سواء كانت عابرة للحدود أم لا، وضع نهج جديدة قائمة على النظم الإيكولوجية في التخطيط والإدارة<sup>(103)</sup>. وبالنظر إلى توزع أحواض الأنهار وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود على نطاق واسع، قد يؤدي عدم ملاءمة إدارة المياه العابرة للحدود في ظل تغير المناخ الحالي إلى مشاكل متعلقة بانعدام الأمن المائي تعرض للخطر إمكانية حصول مئات الملايين من الناس على المياه والغذاء، فضلا عن صحتهم، مما يسبب هجرات جماعية ويزعزع استقرار مناطق بأكملها.
- 90 - ومع أن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود يمكنه، لحسن الحظ، أن يعكس مسار هذه الاتجاهات وأن يتيح فرصا للتقدم، يجب الاعتراف بالثغرات في تنفيذ هذا التعاون الضروري ومعالجتها. ومن هذه الثغرات الطابع غير الملزم للقانون الدولي، وتطبيقه المحدود، وغموض العديد من الاتفاقات، وانعدام الإرادة السياسية. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم تكافؤ الفوائد والتكاليف والقيم، إلى جانب عدم توازن القوى بين الدول، يعوق في كثير من الأحيان التعاون الضروري القائم على المساواة والمعاملة بالمثل والاستدامة. وأخيراً، وكما هو الحال في المياه على الصعيد الوطني، يمكن أن تهيمن مصالح خاصة قوية على إدارة الأحواض العابرة للحدود، بالتحالف مع سلطات الدولة، مما يؤدي إلى تهميش الفئات التي تعيش ظروفًا هشة في الحوض. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن تؤدي الاتفاقات العابرة للحدود إلى تفاقم النزاعات بدلا من حلها.
- 91 - وتتطلب معالجة هذه المشاكل تعزيز المشاركة العامة عبر الحدود، مع إيلاء اهتمام خاص لإشراك النساء على قدم المساواة، إذ هن أكثر الناس التزاما بضمان الحصول على مياه الشرب في مجتمعاتهن المحلية، وامتثالاً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن منع نشوب النزاعات الدولية وإدارتها، وفي هذه الحالة، النزاعات على المياه.
- 92 - وتحقيقاً لمنفعة الجميع، يتعين اتباع نهج النظام الإيكولوجي في إدارة جميع أحواض الأنهار لضمان استدامة النظم الإيكولوجية، والتصدي لمخاطر تغير المناخ، وإعمال حقوق الإنسان للجميع في الأحواض. ومن الضروري، الآن ومستقبلاً، أن يشمل ذلك جهود الدول، ولكن أيضا جهود المنظمات



الدولية والجهات المانحة، لا سيما مجتمعات البلدان المعنية، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات والقطاعات التي تعاني من حالات ضعف أشد.

93 - وإلى جانب مشاكل الإنصاف في التوزيع الكمي للمياه، فإن نوعية المياه تكتسي أهمية وستزداد أهميتها. ومن ثم، فإن مسألة معالجة مياه الصرف، إلى جانب كونها جزءاً من حق الإنسان في الصرف الصحي، هي مسألة مهمة، وستتزايد أهميتها، في الاتفاقات العابرة للحدود. وتكتسب هذه المعالجة أهمية بالغة في حالات وجود تلوث سام يصيب الناس بالتسمم وينتهك حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب في البلد نفسه أو في البلدان المجاورة.

94 - وأخيراً، يفرض تغير المناخ ضرورة التعاون على مستوى الحوض في تنفيذ استراتيجيات التكيف معه والتخفيف من آثاره<sup>(104)</sup>. وعلى وجه الخصوص، فإن تصميم ووضع استراتيجيات قائمة على مراعاة المخاطر للتكيف مع الظواهر المناخية القصوى مثل الجفاف والفيضانات يتيحان تقليل قابلية السكان عبر الحدود للتضرر إلى أدنى حد وحماية حقهم الإنساني في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقهم في خدمات الصرف الصحي<sup>(105)</sup>.

95 - واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في مجال النزاعات العابرة للحدود واتفاقات التعاون عبر الحدود والدروس المستفادة والثغرات القائمة، يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية لتشجيع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة النظم الإيكولوجية المائية العابرة للحدود.

96 - ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) ضمان تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه والامتثال لها لتحقيق استخدام موارد المياه والنظم الإيكولوجية المائية على نحو منصف ومستدام، والتعاون على أساس المساواة والمعاملة بالمثل؛

(ب) ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التعاون عبر الحدود بتطبيق مبادئ عدم التمييز والمشاركة والشفافية والوصول إلى المعلومات في جميع عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر على حقوق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي للسكان الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية المائية العابرة للحدود؛

(ج) ضمان مشاركة أصحاب الحقوق في تصميم الأنشطة التي تجري في الأحواض وتنفيذها ورصدها؛

(د) اتخاذ تدابير محددة لضمان المشاركة المجدية للمجتمعات والقطاعات التي تعاني من الفقر و/أو حالات الضعف؛

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *The United Nations World Water Development Report 2023: Partnerships and Cooperation for Water* (Paris, 2023), p.108

(105) المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، التقرير المواضيعي الخاص بشأن تغير المناخ وحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي، الجزء I.

(هـ) ضمان المشاركة المتساوية والمنصفة للمرأة، وتقدير معارفها والتزامها بدعم الحصول على المياه والصرف الصحي، امتثالاً لقرارات مجلس الأمن بشأن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها؛

(و) وضع اتفاقات وإنشاء مؤسسات عابرة للحدود لإعداد خطط إدارية على مستوى الأحواض أو طبقات المياه الجوفية تتيح ضمان حقوق الإنسان التي تعتمد على إدارة المياه من ناحية، وتتيح من ناحية أخرى استدامة النظم الإيكولوجية والخدمات والمنافع المتعددة التي توفرها للمجتمعات والسكان على ضفاف الأنهار، على جانبي الحدود؛

(ز) بناء آليات عبر حدودية للمساءلة والتظلم تتيح لأصحاب الحقوق الذين يعيشون في الحوض المطالبة بحقوقهم في أي بلد من بلدان الحوض مع تطبيق مبدأ عدم التمييز؛

(ح) الاتفاق على تدابير ومعايير لضمان حقوق الإنسان، مثل اتخاذ القرارات القائمة على توافق الآراء بشأن البنى التحتية الكبيرة التي سيتم بناؤها، أو نظم الإنذار المبكر، أو استراتيجيات مكافحة الفيضانات والجفاف، أو حماية صيد الأسماك؛

(ط) الاتساق في وضع تشريعات حقوق الإنسان في مجال إدارة المياه على الصعيد الوطني وفي النظم الإيكولوجية العابرة للحدود لضمان أعمال هذه الحقوق على نحو فعال؛

(ي) النص في القانون على أن تكون الأولوية في استخدام المياه على مستوى الحوض لإعمال حقوق الإنسان المرتبطة بإدارة المياه وضمان الحالة الجيدة للنظم الإيكولوجية؛

(ك) تشجيع اتباع نهج شامل يدمج حق الإنسان في الصرف الصحي على مستوى الحوض، مع مراعاة الآثار الكبيرة المترتبة على عدم الامتثال، سواء على الصعيد الداخلي أو عبر الحدود. ومن الأهمية بمكان، علاوة على ذلك، إعطاء الأولوية للتدابير الفعالة لمنع تلوث الموارد المائية بالمواد السامة؛

(ل) ضمان حل أي تنافس متصور فيما يتعلق باستخدام المياه لإعمال حقوق إنسانية مختلفة عن طريق الحوار بين الدول الأطراف.

97 - وينبغي للمؤسسات المالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والصناديق المناخية والبيئية، مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ، أن تقوم بما يلي:

(أ) تشجيع الاستراتيجيات المشتركة العابرة للحدود للتكيف مع تغير المناخ، وتبادل المعلومات الهيدرولوجية واستخدام البنية التحتية لتقليل المخاطر المتعلقة بالمياه إلى أدنى حد؛

(ب) زيادة الموارد المتاحة لتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وكفالة الإدارة المنصفة والمستدامة لموارد المياه العابرة للحدود، ودعم المؤسسات العابرة للحدود وخطط التكيف مع تغير المناخ العابرة للحدود. وينبغي لها أيضاً أن تعزز إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك مشاركة أصحاب الحقوق والمساءلة الفعالة.

98 - وينبغي للدول والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية أن تقوم بما يلي:

(أ) القيام، استناداً إلى القانون الدولي للمياه، بتوضيح المفاهيم الرئيسية، من قبيل مفهوم "الضرر ذي الشأن" الناجم عن المساس بحقوق الإنسان أو المساس بمبدأ "عدم التمييز" في بلد مجاور، وذلك لوضع التزامات لها طابع الإلزام في الاتفاقات العابرة للحدود؛

(ب) تنسيق عمل منظمات المجتمع المدني في الأحواض العابرة للحدود لضمان المشاركة العامة المنسقة والمساءلة والرصد فيما يتعلق بالاتفاقات العابرة للحدود في البلدان المعنية.

99 - وأخيراً، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن توجه الانتباه إلى الحق في الصرف الصحي في الاتفاقات العابرة للحدود والتعاون عبر الحدود. ورغم تناول الحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي في بعض القوانين الدولية وفي التعاون على مستوى الأحواض وفي التشريعات الوطنية، فإنه لا يزال متخلفاً عن الحق في الحصول على المياه. ويجب على الجهات الفاعلة الحكومية والدولية والخاصة وفي المجتمع المدني أن تعمل معاً لتنفيذ السياسات والمشاريع المتعلقة بالحق في الصرف الصحي لضمان إمكانية إعماله على الصعيدين الوطني والعابر للحدود.